

بلاء الاستفتاء

« ليست الخراف وحدها هي التي تتسبع
طائفة سائقها الذي يسوقها الى المذبح » (١)
(جوستاف لويون)

(١) نقلا عن ترجمة للدكتور العالم عبد الحميد متولي .

لم يكن للمعارضة مكان في نظام حكم الرئيس عبد الناصر . ولا كان لها وسيلة تعبر بها عن نفسها . لأن الاتحاد الاشتراكي العربي وهو سليل السلطة ورضيع ثديها كان التنظيم الوحيد المأذون له بأن يعمل في السياسة . وكان في الوقت نفسه هو المالك لأقدر الصحف والمجلات وأوسعها انتشارا . وعلى هذا كانت الدولة واحدة أي ذات حزب واحد . ولم تكن تعددية أي ذات أحزاب عدة .

وأنقل هذا البلاء في جملته وتفصيله إلى عهد الرئيس السادات . وظلت المعارضة غائبة إلى أن جاء الانفتاح بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وبدأ السعي نحو تعدد الاتجاهات ، فأقيمت ثلاثة منابر ثابتة للوسط واليمين واليسار داخل إطار الاتحاد الاشتراكي .

وفي نوفمبر سنة ١٩٧٦ تحولت هذا المنابر إلى أحزاب هي حزب مصر العربي الاشتراكي وحزب الأحرار الاشتراكيين وحزب التجمع الوطني التقدم الوحدوي . وفي ٢ يوليو سنة ١٩٧٧ صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ م بنظام الأحزاب السياسية . فأجاز تأسيس أحزاب جديدة بشروط ليست هينة . أما الأحزاب الثلاثة التي كانت قائمة وقت صدوره فقد أعفاها من هذه الشروط . وسمح لها أن تمارس نشاطها

السياسي طبقاً لأحكامه . وأجاز لكل حزب حق إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه بلا حاجة إلى إذن أو ترخيص .

وكان حزب مصر العربي الاشتراكي هو الحزب الحاكم . وكانت له في مجلس الشعب أغلبية كبيرة . ولم يكن لحزب الأحرار أكثر من عشرين عضواً . وكان الفرض أنه حزب معارض . ولكن معارضته كانت سهلة القيادة لينة الجانب . وأحياناً كان خلافه مع الحكومة يبدو كما لو كان خلافاً متفقاً عليه . وعلى هذا لم يبق للمعارضة الجادة إلا حزب التجمع . وهو كما نعلم حزب يساري . ولليسار قدرة على الإفادة من الفرص المتاحة . وكان عدد أعضائه لا يتجاوز عدد أصابع يد واحدة . ومع ذلك استطاعوا أن يثيروا كثيراً من الغبار في مجلس الشعب . وأستطاعت جريدة الأهرام التي كانت تعبر عنهم أن تسوق شبهاً وأن تحرك شكوكاً . ولست هنا في مقام الحكم بسلامة هذه المعارضة أو بادانتها . لكن الأمر الذي لا شك فيه أنها أغضبت السيد الرئيس واسخطته .

وجاء حزب الوفد الجديد بعد أيام من قيامه فتصدى للدفاع عن الشيخ عاشور الذي أسقط مجلس الشعب عضويته لكلام فرط منه فيه ما يمس السيد الرئيس نفسه . وأخذ رئيس هذا الحزب الجديد يزور الإسكندرية تأييداً لمن رشحه خلفاً للشيخ عاشور في دائرته . فلقي هناك من إقبال الناس عليه والتفافهم حوله ما أعاد إلى الأذهان صوراً كان الظن إنها لن تعود .

وهكذا أخذت ريح المعارضة تهب مرة من اليمين ، ومرة من اليسار . وشاءت السلطة أن تحمي نفسها فاخفت وراء المجتمع . وأصدرت في ٢١ مايو سنة ١٩٧٨ باسم الوحدة القومية والسلام الإجتماعي قرارا جمهوريا يدعو الناخبين إلى استفتاء يتم خلال أسبوع على المبادئ الآتية :

أولاً : « عدم جواز تقلد وظائف الإدارة العليا في الدولة أو القطاع العام أو الترشيح لعضوية مجالس إدارة النقابات العامة والمهنية . أو الكتابة في الصحف . أو العمل في أية وسيلة من وسائل الاعلام أو في أي عمل من شأنه التأثير في الرأي العام لكل من يثبت أنه يدعو أو يشارك في الدعوة لمبادئ تتنافى مع أحكام الشرائع السماوية » .

ثانياً : « عدم جواز الانتماء إلى الأحزاب السياسية أو ممارسة أي نشاط سياسي لكل من تسبب في إفساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . ولكل من حكم بادانته ممن شكلوا مراكز قوى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م وأحيلوا إلى محكمة الثورة في الجناية رقم ١ لسنة ١٩٧١ مكتب المدعى العام » .

ثالثاً : « أن الصحافة هي السلطة الرابعة للشعب . وهي ملك الشعب وفقاً لأحكام القانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ . ويتعين عليها أن تلتزم بنظام الدولة الاشتراكي

الديمقراطى والسلام الإجتماعى والوحدة الوطنية
والمكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين وكذلك ميثاق
الشرف الصحفي .

رابعاً : « يضع مجلس الشعب التشريعات المنفذة لهذا الاستفتاء
كما يسن العقوبات لكل من يخالف هذه المبادئ » :

والفقرة التى تحدثت عن الصحافة هى وحدها التى
تعيننا هنا . وهى تمثل محاولة ثانية لتطوير الصحافة بعد محاولة
المجلس الأعلى . وهذه المحاولة تركز على قولهم : « أن الصحافة
هى السلطة الرابعة » . وهذا القول الذى عرض للاستفتاء
لا يفهمه فهما سليما إلا الذين درسوا القانون من المتعلمين
وعرفوا من دراستهم أن الدستور قسم سلطان الدولة على ثلاث
سلطات هى : التشريعية والتنفيذية والقضائية . وهى السلطات
الثلاث التى يراد للصحافة أن تكون رابعة . أما من لم يدرس
القانون من المتعلمين فليس يسهل عليه أن يحسن فهم هذه
العبارة وأن يدرك نتائجها . فما بالك بالملايين من المواطنين
الأميين .

وقد سئل الدكتور مصطفى خليل نفسه وهو رئيس وزراء
مصر عن هذه المقولة نفسها فأجاب وكأنه لم يجب . وغيره من
المصريين ليسوا أكثر منه علما بالجواب . وإليك ما قاله فى
حوار جرى بينه وبين إحدى المذيعات كما نشر فى الأهرام
عدد ٢٢ أبريل سنة ١٩٧٩ :

س : سيادتكم أشرت بالنسبة للصحافة كسلطة رابعة نتكلم
بتوسع شوية يافندم .

ج : والله أنا يعنى مش قادر أحط تصور خاص لأن
زى ما قلت لحضرتك أن جميع الجهات سواء
أحزاب أو جامعات أو تنظيمات مطلوب لإنها تبدى
تصورها بالنسبة للصحافة كسلطة رابعة .

ومعلوم أن الاستفتاء ليس مطية ذلولا يقفز عليها من شاء
متى شاء . بل هو رخصة لها شروط . من هذه الشروط أن
تكون المسألة محل الاستفتاء ميسرة الفهم يسهل إدراكها على
المواطن العادى . وليس كذلك المسائل الفنية والعلمية التى
يختص بها مختصون .

لهذا شككت كما شك غيرى فى صحة الاستفتاء على المبدأ
القائل بأن الصحافة هى السلطة الرابعة . لأن هذه المقولة
يصعب فهمها على العامة من الناس . وهى تمثل بالنسبة لهم
ولغيرهم مشكلة وملتبسا . لأن الهيئة التى تقول فى الاستفتاء
أن الصحافة سلطة . هى نفسها التى قالت فى قرار المجلس الأعلى
أن الصحافة مؤسسة قومية . وهى لم تبين لم عدلت عن المقولة
الأولى إلى الثانية مع وضوح الفرق بين المقولتين .

وتم الاستفتاء فى حينه وأسفر عن رقم قياسى أضيف إلى
أرقام قياسية أخرى أسفرت عنها استفتاءات سبقته . وكان
المنتظر بعد أن جاء الاستفتاء مؤيدا للاقتراحات المعروضة

ومنها اقتراح الصحافة . أن يتقدم رئيس الجمهورية أو ثلث أعضاء مجلس الشعب بطلب تعديل الدستور تعديلا يسمح باعتبار الصحافة سلطة رابعة . لكن شيئا من ذلك لم يحدث . لأن السيد الرئيس لم يكن مطمئنا تمام الاطمئنان لمجلس الشعب . لأنه وإن كان قد خلا من المعارضة الحزبية الجادة . بعد أن سدت المسالك في وجه حزب التجمع وحزب الوفد الجديد . إلا أنه مع ذلك كان يضم عددا من الأعضاء المستقلين الذين أقضوا مضاجع الحكومة . ومنهم من يرجع إليه الفضل في انتزاع هضبة الأهرام من أياب الذئاب .

وأنتك لتحس أن السيد الرئيس كان قد ضاق بمجلس الشعب إذا قرأت خطابات ألقاه في كفر الشيخ نشرته الأهرام في ١١ مايو ١٩٧٩ قال فيه :

« حتى الممارسة التي تمت في مجلس الشعب التي كان موجود لغاية أسبوعين . كان فيها عناصر بمعنى أن المعارضة تبقى مفهومها زى أيام الأحزاب تماما . الاتهام والتشنيع على الحكم وعلى الوزارة وللتشكيك واصطياد الأخطاء بالباطل . ومحاولة تشويه وجه مصر ... » .

كذلك لم يكن الرئيس . مطمئنا تمام الاطمئنان لحزب مصر العربي الاشتراكي وهو الحزب الحاكم ، ومن ثم اتجه نحو نحو تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي . وراح يدعو له ويسعى لإقامة صرحه تحت رئاسته . وما أسرع ما ألتف حوله

المريدون . ومنهم منافقون كثيرون . ومنهم من لم يسبق له عمل في السياسة ومنهم من كانوا عمداً لأحزاب أخرى استحققت منهم أن يهجروها ليظفروا بمكان في الحزب الجديد . ولاح للسيد الرئيس في غمرة هذا الفيض من المريدين . أن حزبه الجديد خليف أن يظفر بأغلبية يقوم على أكتافها مجلس للشعب أطيب أنفاسا وأسلس قيادا والين جازبا من المجلس السابق .

وهكذا بدا للسيد الرئيس بدافع من هذين السببين أن لا وجه للاستعجال في طلب تعديل الدستور حال قيام مجلس الشعب الذي كان قائما وقت أن جرى استفتاء مايو سنة ١٩٧٨ . بل بدا له بدافع من هذين السببين أن يحل مجلس الشعب وأن يدعو إلى انتخابات جديدة . وتمهيدا لذلك أصدر في ١١ أبريل سنة ١٩٧٩ قرارا بدعوة الناخبين إلى استفتاء يجرى في ١٩ أبريل سنة ١٩٧٩ على المسائل الآتية :

أولا : معاهدة السلام وملحقاتها بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل .

ثانيا : إعادة تنظيم الدولة على الأسس التالية تدعيا للديمقراطية :

- ١ - حل مجلس الشعب .
- ٢ - حرية تكوين الأحزاب .
- ٣ - إعلان حقوق الإنسان المصري .
- ٤ - الالتزام بالحفاظ على الوحدة الوطنية . والسلام الإجتماعي والإشتركية الديمقراطية .

- ٥- شعار الدولة هو العلم والإيمان .
- ٦- الشرعية الديمقراطية في الدولة تقوم على مبادئ وإنجازات ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو فى :
- (أ) لإنهاء مصر العربى حقيقة ومصر
- (ب) الإلتزام بسياسة عدم الانحياز .
- (ج) القضاء على الفساد الحزبى والإقطاع وتطهير الحياة السيامية .
- (د) الإلتزام بنسبة الخمسين فى المئة للعمال والفلاحين فى جميع التنظيمات .
- (هـ) الإلتزام بالسلوك الأخلاقى الذى ينبع من ديننا ومن القيم الأساسية لأرض مصر .
- (و) الإلتزام فى كل الظروف بسيادة القانون .
- ٧- الدستور هو الوثيقة الأساسية الوحيدة التى يقوم عليها نظام الدولة .
- ٨- إنشاء مجلس للشورى يكون بمثابة مجلس العائلة لمصر ويضم ممثلين عن كل فئات الشعب وهيئاته .
- ٩- تقنين الصحافة كسلطة رابعة ضمانا لحريتها وتأكيدا على استقلالها .
- وقد يصعب التسليم بأن يكون هذا استفتاء . بقدر ما يسهل

القول بأنه ليس إلا مظاهر سياسية . فالاستفتاء لا يجوز على
بديهيات كما لا يجوز على ما لا خلاف عليه . وكثرة الأسئلة
تفسده . لأن الأصل فيه أن يكون ردا على سؤال واحد يكون
جوابه لا أو نعم .

فما فائدة عرض معاهدة السلام على الاستفتاء بعد أن
أقرها مجلس الشعب بأغلبية لا يستهان بها ؟ وما فائدة الاستفتاء
على مقوله أن شعار أن شعار الدولة هو العلم والإيمان ؟ وهل
وضعت حقوق للإنسان المصرى ليكون إعلانها محلا للاستفتاء ؟
وهل يجوز أن يكون للإنسان المصرى حقوق تغاير حقوق كل
إنسان من بنى الإنسان ؟ وهل الالتزام بالحفاظ على الوحدة
الوطنية والسلام الإجتماعى وسياسة عدم الانحياز فى حاجة إلى
استفتاء يرجع رأيا على رأى ؟

وإذا تجاوزنا هذا كله وجئنا إلى الصحافة فما هو القصد
من الاستفتاء على تقنينها كسلطة رابعة ؟ وما الذى يفهمه
الناخب العادى من هذا التعبير ؟ وإذا كان هذا هو مبلغ الغموض
فى السؤال محل الاستفتاء فما هو الجواب المرجو منه ؟
وما دلالة ؟ ومع ذلك فقد تم الاستفتاء فى حينه وجاء برقم
قياسى يزاحم ما سبقه من أرقام . وحل مجلس الشعب المغضوب
عليه . وجرت انتخابات صال فيها حزب السيد الرئيس وجال .
ولم يلبث حتى احتاز فى المجلس الجديد ما يشبه الاجماع وكان
هذا هو المطلوب وهو المراد .

وفى ١٦ يولية سنة ١٩٧٨ تقدم أكثر من ثلث أعضاء مجلس الشعب إلى السيد رئيس المجلس بطلب تعديل المادة الخامسة من الدستور وهى المادة الخاصة بالإتحاد الاشتراكى وطلب إضافة عدد من المواد إلى نصوص الدستور لتحقيق ما يلى :

- أولا : مجلس للشورى وتحديد اختصاصاته .
- ثانيا : تنظيم الصحافة كسلطة من سلطات الدولة .
- وفى خصوص الطلب الأول الذى ينصب على المادة الخامسة من الدستور قال الطالبون فى طلبهم ما يأتى :

« أن النص الدستورى الوارد فى المادة الخامسة من الدستور من أن الإتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته تحالف قوى الشعب العاملة لم يعد له محل . ذلك لأن الحياة السياسية فى البلاد قد شهدت تحولا بدأ بنظام المنابر . وعبر تجربة التنظيمات الثلاثة وإنهاء بنظام الأحزاب المتعددة التى صدر بتنظيمها القانون رقم ٤٠ سنة ١٩٧٧ وما لحقه من تعديلات . ولما كان الأخذ بنظام تعدد الأحزاب وإطلاق حرية تكوينها كان من المبادئ التى استفتى عليها الشعب المصرى فى الاستفتاء الأخير وجرت على أساسه انتخابات مجلس الشعب بتاريخ ٧ ، ١٤ يونيه سنة ١٩٧٩ وأختار الشعب ممثليه وفقاً للبرامج الحزبية .

« لكل ما تقدم فإن نص المادة الخامسة أصبح يتنافى مع

الواقع السياسى مما يقتضى الغاءه وأن يستبدل به حكم جديد يتضمن النص على قيام النظام السياسى على أساس تعدد الأحزاب». وفى خصوص الطلب الثانى المتعلق بمجلس الشورى قال الطالبون فى طلبهم ما يأتى :

« لما كان التوازن فى الحياة السياسية يقتضى استحداث مجلس ثان يكون بمثابة مجلس للعائلة المصرية كلها على خلاف اتجاهاتها السياسية . ليكون ملتقى للكفاءات والخبرات التى تعزف عن دخول الانتخابات استشرافا للإبقاء على تقاليد العائلة المصرية كلها ووحدتها وتماسكها وتضامنها . وليناط بهذا المجلس الحفاظ على مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وتحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية والمقومات السياسية للمجتمع وقيمه العليا وتعميق النظام الاشتراكى الديمقراطى وتوسيع مجالاته . فضلا عن الإفادة بمشورة أعضاء هذا المجلس فى الأمور التى تمس حياة المجتمع ونظمه الأساسية . وكذلك فإنه وحتى يكون هذا المجلس بمنجاة من المعارك السياسية التى تلابس النظم السياسية الحزبية فأن الأمر يقتضى عدم مساءلة الحكومة أمامه لى يفرغ لما يختص به من مهام قومية » .

وفى خصوص الطلب الثالث المتعلق بالصحافة قال الطالبون فى طلبهم ما يأتى :

« تعتبر الصحافة فى كل الأنظمة الديمقراطية إحدى القوى

السياسية التي تلعب دوراً أساسياً في حياة الشعوب . ذلك أن رسالتها هي التعبير عن الرأي العام وكل ما يجيش في صدور المواطنين من آمال وآلام وفكر . وحظهم في التعبير عن آرائهم . فضلاً عن دورها في صوغ الرأي العام وما تمارسه من دور رقابي على سلطات الدولة المختلفة .

«وغنى عن البيان أن حرية الصحافة واستقلالها تقرن بالنظام السياسي للدولة . ومن هنا فانه في ظل نظام التنظيم السياسي الواحد الذي كان مطبقاً في مهبّ كان الاتحاد الاشتراكي هو المهيمن على شئون الصحافة كلها وكان هو المالك للصحف . وكان هو المختص بإصدار الصحف » .

ولما كانت الحياة السياسية قد أصبحت قائمة على أساس تعدد الأحزاب . وفي سبيل تعميق الديمقراطية فإن الأمر يقتضي مراجعة وضع الصحافة . وأن يقن في الدستور ما أختاره الشعب المصري في الاستفتاء الذي أجرى في ١٩ أبريل سنة ١٩٧٩ . بأن تصبح الصحافة سلطة ضامناً لحريتها وتأكيداً لاستقلالها .

« وإذا كان هذا النهج غير مسبوق في الدساتير العالمية المعاصرة . فإن باب الإجهاد يظل مفتوحاً في شأنه . على أن تقتصر النصوص التي تستحدث في الدستور بشأن الصحافة كسلطة شعبية . على إرساء الأسس والمبادئ التي تنظم هذه السلطة وعلاقتها بالسلطات الأخرى . وأن يفرض للأحكام

التفصيلية قانونا يكفل تنظيم أمور الصحافة توخيا للمرونة التشريعية . وتفاديا لما تقتضيه التعديلات الدستورية من إجراءات مركبة » .

هذا ويستشرّف النص في الدستور على الصحافة كسلطة شعبية تقنين المبادئ التالية :

أولا : وضع الضمانات التي تكفل تحقيق التوازن بين حرية الصحافة وحرية الصحفيين وبين الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا على النحو المقرر في الدستور والقانون . وجدير بالذكر في هذا المقام أنه يتعين تقنين مبدأ ألا يستأثر الأفراد بملكية الصحف ليكون الشعب بمنجاة من النتائج التي تترتب على توجيه الصحافة لما رب خاصة . وتفاديا لأسباب الانحراف وضمانا لأن تظل أمينة على رسالتها . كما يتعين تقنين مبدأ ألا تستأثر الدولة بملكية الصحف .

ثانيا : كفالة استقلال الصحافة عن سلطات الدولة الأخرى مع ضمان تحقيق سبل التعاون بينها جديدا .

ثالثا : استقلال الصحفي في أداء رسالته وكفالة الحصانة التي تمكنه من أداء عمله على الوجه الأوفى . وبلوغا لتحقيق هذه المبادئ يتعين إنشاء مجلس أعلى للصحافة يقوم على شئونها على غرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالنسبة للقضاء . على أن يكفل القانون تنظيم

تشكيل هذا المجلس . وبيان اختصاصاته وعلاقته
بالسلطات الأخرى فى الدولة . وتحديد العلاقة بينه
وبين نقابة الصحفيين باعتبارها هى الأداة والوسيلة
فى التعبير عن آرائهم وتجسيد مصالحهم .

وفى جلسة مجلس الشعب التى انعقدت فى يوم ١٨ يوليو
سنة ١٩٧٩ . قرر المجلس إحالة الطلبات الثلاثة التى سبق بيانها
إلى لجنة خاصة شكلت برئاسة رئيس المجلس وعضوية سبعة عشر
عضوا من أعضائه للنظر فيها وإعداد تقرير عنها وعرضه على
المجلس فى جلسة ١٩ يوليو . وقد أنهت اللجنة المذكورة المهمة
التي نيطت بها وعرضت التقرير الذى أعدته على المجلس
الجلسة المحددة لعرضه وهى جلسة ١٩ يوليو ١٩٧٩ . فوافق
المجلس على تقرير اللجنة باجماع الحاضرين وقد جاء فى هذا
التقرير خاصا بالصحافة ما يأتى :

« تلعب الصحافة دورا رئيسيا فى تكوين الرأى العام
وتوجيهه وفى الرقابة على أجهزة الدولة المختلفة . »

ومن هنا فأن أثرها فى حياة الشعوب لا يقل فى أهميته
عن أثر القرارات التى تصدر من السلطات التقليدية فى الدولة .
ولذلك بدأت اتجاهات لها وزنها فى المؤتمرات الدولية عن
الصحافة والإعلام فى محاولة النظر إليها كسلطة قائمة بذاتها لها
استقلالها وحصانها . ومما لا جدال فيه أن حرية الصحافة
واستقلالها ترتبط ارتباطا وثيقاً بالنظام السياسى للدولة .

وحينما كانت حياتنا السياسية خاضعة لسيطرة رأس المال والاقطاع قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . كانت الصحافة المصرية خاضعة لسيطرة هذه القوى . وكذلك حينما كانت حياتنا السياسية تدور في فلك النظام الشمولى بعد الثورة وقبل ثورة التصحيح سنة ١٩٧١ . كان الاتحاد الإشتراكي هو المهيمن على الصحافة ملكية وإشرافا . الأمر الذى أخضعها لكثير من القيود وكبلها بالمزيد من التعقيدات الإدارية .

وبعد أن أستقر نظامنا الإشتراكي الديمقراطي . وتم انفتاحنا الفكرى على العالم كله . وبعد قيام نظامنا السياسى على أساس تعدد الأحزاب . فان الأمر يقتضى إعادة النظر فى التنظيم الحالى للصحافة بما يكفل لها أداء رسالتها فى حرية واستقلال فى إطار المقومات الأساسية للمجتمع المصرى . وتحريرها من كل سيطرة أو رقابة لغير الشعب .

وترى اللجنة أن التنظيم المقترح للصحافة كسلطة يستهدف ضمنا أكثر وحرية أوسع . ويحقق ما للصحافة من أثر مأمول فى حياة المجتمع ويكفل لها المساهمة فى تقدمه ورخائه .

وبناء على ذلك قد وافقت اللجنة على مبدأ تعديل الدستور بإضافة النصوص المقترحة بشأن سلطة الصحافة بالصياغة المبدئية الآتية : -

« يضاف إلى الباب الخامس من الدستور فصل سادس عنوانه « سلطة الصحافة » يضم المواد الآتية :

مادة ١ : يمارس الشعب سيادته في مجال الصحافة على الوجه المبين بالدستور والقانون .

مادة ٢ : حرية الصحافة مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور وذلك كله وفقاً للدستور والقانون .

مادة ٣ : تمارس الصحافة رسالتها في خدمة المجتمع بحرية وفي استقلال . وذلك بالكتابة والنشر وغيرهما من الوسائل تعبيراً عن اتجاهات الرأي العام وإسهاماً في تكوينه وتوجيهه . في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة وإحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وذلك كله طبقاً للدستور والقانون .

مادة ٤ : حرية إصدار الصحف وملكيتهما للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية مكفولة طبقاً للقانون .

وتخضع الصحف في ملكيتها وتمويلها والأموال المملوكة لها لرقابة الشعب على الوجه بالدستور والقانون .

مادة ٥ : للصحفيين حق الحصول على الأنباء والمعلومات طبقاً للأوضاع التي يحددها القانون .

مادة ٦ : يقوم على شئون الصحافة مجلس أعلى يحدد القانون

طريقة تشكيله واختصاصاته وعلاقته بالسلطات
في الدولة .

مادة ٧ : يمارس المجلس الأعلى للصحافة عمله بما يدعم حرية
الصحافة ويكفل استقلالها ويحقق الحفاظ على المقومات
الأساسية للمجتمع ويضمن سلامة الوحدة الوطنية
والسلام الإجتماعى وذلك على النحو المبين بالدستور
والقانون .

وهنا نقف أمام هذه الوثائق التشريعية لنستخلص ما يأتى :
أولاً : أن اقتراح تعديل أحكام المواد ١ ، ٤ ، ٥ من الدستور ،
وإضافة المواد اللازمة لإنشاء مجلس الشورى . والمواد
الخاصة بالصحافة إلى نصوص الدستور . ذلك الاقتراح
الذى احتوى هذا كله وإن كان قد ذيل بتوقيع مائة
خمس وتسعين نائباً نان صيغته ولغته وصيغة المواد التى
صحبتة كل هذا يدل على أن من صاغه لم يكن إلا تنظراً
محدود العدد من الذين وقعوه .

ثانياً : أن هذا الاقتراح قدم إلى رئيس مجلس الشعب فى
١٦ يوليو سنة ١٩٧٦ فعرضه على المجلس فى جلسة
١٨ يوليو سنة ١٩٧٩ . وفيها قرر المجلس تشكيل لجنة
خاصة برئاسة الدكتور رئيس المجلس وعضوية سبعة عشر
عضواً من أعضائه بينهم رؤساء اللجنة التشريعية ولجنة
الثقافة والاعلام ولجنة الشؤون الإجتماعية والأوقاف
والشئون الدينية للنظر فى مبدأ التعديل ومدى توفر

الشروط المنصوص عليها في المادة ١٨٩ من الدستور على .
أن تقدم اللجنة تقريرها في هذا الشأن بجلسة ١٩ يوليو ١٩٧٩ :
ثالثاً : أن هذه اللجنة الخاصة بعد أن عقدت إجتماعا واحدا في
يوم ١٩ يوليو سنة ١٩٧٩ أتمت مهمتها وأعدت تقريرها
الذي عرض على المجلس في نفس اليوم فظفر بموافقة
الإجماعية . ولأنه لعجيب أن يقطع اقتراح بتعديل
الدستور هذه المراحل كلها في ثلاثة أيام تبدأ في ١٦ يوليو
وتنتهي في ١٩ يوليو سنة ١٩٧٩ .

وادعى إلى العجب أن يحيل المجلس هذا الإقتراح إلى لجنة
خاصة تضم مع رئيس المجلس رؤساء عدة لجان ويطلب منها أن
تنظر في الأمر وأن تضع تقريرا برأيها فيه على أن يتم ذلك كله
في يوم واحد فقط .

وأعجب من هذا كله أن تقول اللجنة في تقريرها الذي
الذي قدمته في مياعده : «إنها تدارست في سبيل أداء مهمتها
مهمتها أحكام الدستور ومبادئ الاستفتاءات الشعبية التي أجريت
في فبراير سنة ١٩٧٧ بشأن حماية أمن الوطن والمواطن . وبتاريخ
٢١ مايو سنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الإجتماعي
وبتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧٩ بشأن حماية الجبهة الداخلية
والسلام الإجتماعي وبتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧٩ بشأن
معاهدة السلام وأسس إعادة تنظيم الدولة . والقانون رقم ٤٠
لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحزاب السياسية . والقانون رقم ٣٣ لسنة

١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الإجتماعى . وبيان السيد الرئيس فى الجلسة الافتتاحية لمجلس الشعب فى الفصل التشريعى السابق بتاريخ ٩ من نوفمبر ١٩٧٧ وبتاريخ ٢٣ يونية ١٩٧٩ عن السياسة العامة فى الدولة . وتقرير لجنة الرد على هذا البيان ومناقشات المجلس التى دارت بجلسته المعقودة بتاريخ ١٧ يوليو سنة ١٩٧٩ . كما استعادت أحكام اللائحة الداخلية للمجلس .

وتجتمع هذه العجائب كلها لتشير إلى أن هيئة واحدة محدودة العدد هى التى كتبت طلب تعديل الدستور والتقرير الذى أقر هذا الطلب . وأنها كتبتهما معا فى وقت واحد لتقدم كل منهما بعد ذلك فى موعده . وعفا الله عن المعارض شديد البأس الأستاذ ممتاز نصار . الذى وافق على التعديل كما وافق على التقرير فى جلسة ١٩ يوليو سنة ١٩٧٩ بعد أن بدأ حديثه بتحية للسيد رئيس المجلس على الجهد المتميز الذى بذله فى هذا التقرير . وعفا الله أيضاً عن الأستاذ إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل الذى ألقى بنفسه فى تيار الأغلبية معتقداً أن نتيجة الاستفتاء تلزمه كما تلزم غيره من النواب . بينما العكس هو الصحيح . لأن الاستفتاء فى هذه الحالة لم يكن إلا استفتاء استشارياً لا يلزم أحداً . وكان الله فى عون مصر وهى تنسأل عن السبب الذى دعى إلى الاستعجال الخاطف الذى صحب عرض هذه الوثائق الدستورية . كما كان الله فى عون مصر وهى تستقبل الثمرة الأولى من ثمار مجلس الشعب الجديد .